دور السياسات الأمنية في بناءِ الدولة العراقية بعد عامِ ٢٠٠٣

دراسة مفاهيمية تقويمية

المدرس
رغد على حسن
كلية الامام الكاظم - قسم العلوم السياسية
raghadali485@gmail.com

The role of security policies in building the Iraqi state after 2003 Calendar concepts

Lecturer
Raghad Ali Hassan
Department of Political Science , Al-Imam Al-Kadhim College

الملخص:

إن بناء الدولة هي العملية التي تعزز الدولة من خلالها قدرتها على العمل فقد كتبت الكثير من البحوث والدراسات حول موضوعة بناء الدولة فعملية بناء الدولة هي احد اهم قضاية المجتمع العراقي لان الدول الضعيفة او الفاشلة تبقة مصدر للعديد من مشاكل العالم خطورة ففشل الدولة يشكل تهديداً كبيرا للنظام العالمي فعمليات بناء الدولة تعد ضرورة لاعادة تأكيد النظام العالمي، وسياسات امنية الصحيحة لها القدرة على توضيف مصادر القوة لادارة الازمات في المجتمع لتساعد ببناء الدولة الفعلي وقد تجسدت ازمة العراق الامنية من خلال مجموعه من الازمات الامنية المستدامة التي هي بحاجة فعلية لحلول جذرية استناداً الى خطط امنية بعيدة المدى خاصتا مع غياب الرؤى والبحث عن المصالح الذاتية الى جانب تأثير الواقع الاجتماعي، الاقتصادي الثقافي على الممارسات الامنية الذي عزز من توسع وغلبة الهويات الفرعية الضيقة الامر الذي اثر على بناء الدولة

الكلمات المفتاحية: السياسة الامنية، الدولة، الامن، الارهاب، التحديات الداخلية، البعد العسكري والامني، الامن الوطني.

Abstract:-

State building is the process through which the state enhances its ability to function. I have written a lot of research and studies on the topic of state building. The process of state building is one of the most important issues of Iraqi society because weak or failed states remain a source of many of the world's problems, so failure of the state is a major threat to the regime. The global state-building processes are a necessity to reassert the global order, and correct security policies have the ability to add sources of strength to manage crises in society to help build the actual state. The Iraqi security crisis has been embodied through a set of sustainable security crises that are in real need of radical solutions based on security plans. Long-term, especially with the absence of visions and the search for self-interests as well as the impact of the social, economic and cultural reality on security practices that reinforced the expansion and predominance of narrow sub-identities, which affected the building of the state.

Key words: security policy, the state, security, terrorism, internal challenges, the military and security dimension, national security.

المقدمة:

في هذه الدراسة نحاول الوقوف على فهم طبيعة السياسات الأمنية في بناء العراق بعد عام ٢٠٠٣، فالدولة العراقية أحد الدول ذات الإمكانيات الاقتصادية والاعلامية جعلت منها دولة ذات ثقل سياسي إقليماً، إضافة إلى الدور الذي يلعبه العراق على المستوى الدولي مع الدول ألكبرى وخاصة الولايات المتحدة في علاقات جيوسياسية واقتصادية جعلت منه دولة هامة في المنطقة، وإذا أخذنا البعد الجغرافي للعراق نجده عاملاً هاماً وحيوياً. وهذا ما جعله يلعب دوراً هاما في حفظ الأمن بالمنطقة، وخاصة في ظل التوتر بين دول الخليج وإيران، والذي أصبحت معه الأمور الأمنية مثار اهتمام دول الخليج وسعي تلك الدول إلى حماية أمنها الداخلي.

أهمية البحث:

تتمثل أهمية هذه الدراسة في حيوية وحساسية الموضوع خصوصاً عندما يطرح في المدة الراهنة، والتي شهدت أحداثاً وتغيرات إقليمية ودولية، أيضاً رغبة منا في التطرق لمثل هذه الموضوعات والتي تمس واقعنا العراقي ويخدم قضايانا والتي نسعى من خلال البحث العلمي للارتقاء بها إلى الأفضل ولا يتأتى لنا ذلك إلا بتضافر الجهود والطاقات والتي يكون للبحث العلمي فيها دور كبير وان اهمية البحث تكمن في ما يأتي:

١- التعرف على طبيعة السياسات الأمنية، وتطورها والتحديات التي تواجهها بعد ٢٠٠٣، والتعرف كذلك على البيئة الداخلية والإقليمية والدولية للعراق ومدى تأثرها بالواقع الأمني العراقي.

٢- تحليل وتوصيف السياسات الأمنية العراقية البرجماتية، وتحليل وتوصيف التناقض بين تلك السياسات.

٣- التعرف على أدوات صنع السياسات الأمنية في العراق ومدى تأثيرها في الوضع العراقي.

٤- التعرف على كيفية تطور السياسات الأمنية في بناء العراق بعد عام ٢٠٠٣.

٥- تحليل التحديات الأمنية في بناء العراق بعد عام ٢٠٠٣.

٦- وضع توصيات للسياسات الأمنية في بناء العراق في المستقبل.

إشكالية البحث

تمارس الدولة ولايتها على المواطنين والممتلكات داخل الإقليم الذي تحكمه بموجب القانون الداخلي، فتدافع عنهم وعن الحدود والنظام الداخلي وغير ذلك ضد الهجمات الداخلية والخارجية، وهذا ما يسمى بـ"أمن الدولة" بالتالي، فإن الفرد تظله حماية الدولة بمقتضى القانون الداخلي[١].

ويمكن بلورة مشكلة البحث في السؤال الرئيس التالي:

ما السياسات الأمنية التي اتخذتها الحكومات العراقية المتعاقبة من ٢٠٠٣ وحتى الوقت الراهن؟

ومن التساؤل الرئيسي تتفرع التساؤلات الاتية:

١- ما المقصود بالبيئة الأمنية العراقية؟

٢- كيف تطورت السياسات الأمنية في بناء العراق بعد عام ٢٠٠٣؟

٣- ما التحديات الأمنية التي تواجه بناء العراق بعد عام ٢٠٠٣؟

٤- ما الرؤية إلآستشرافية للسياسات الأمنية في بناء العراق في المستقبل؟

فرضية البحث

واجهت الدولة العراقية العديد من المشكلات والتحديات الأمنية المعقدة، التي ينبغي مواجهتها ووضع الحلول لها فعدم التعامل معها يؤدي إلى مفاقمتها، وتعقيد المشهد السياسي بصورة أكبر وأعمق مما يقود إلى تداعي النظام وانهياره.

ويقوم الأمن على مجموعة من الأسس، ومع غياب تلك الأسس يحل الخراب والدمار وتكون الفوضى، ويكون عدم الاستقرار ومنذ احتلال الولايات المتحدة للعراق عام ٢٠٠٣ لم يكن لديها برنامج عمل لبناء السياسات الأمنية في العراق وهذا جعل من

مئات الآلاف من قوى الأمن المنحلة قوة مضادة لبناء الدولة العراقية، إذ نجد وتيرة العنف وعدم الأمن تتصاعد تارة وتنخفض تارة، وفق المتغيرات الداخلية والخارجية ان هناك تحديات امنية خطيرة تواجه بناء الدولة العراقية بعد عام ٢٠٠٣ انطلاقاً من متابعة تطور السياسات الامنية في العراق بعد عام ٢٠٠٣ وتحليل تلك السياسات وانعكاساتها على الواقع الامني العراقي.

منهجية البحث

تم الاعتماد في البحث على المنهجين التاريخي والتحليلي الذي يساعد على معرفة وتطور السياسات الأمنية في بناء العراق بعد عام ٢٠٠٣، ومن ثم تحليلها ضمن سياقها التاريخي للوقوف على أسباب ومسببات التحديات الأمنية الكبرى التي تواجه العراق وكيف يمكن التغلب عليها.

وكذلك على المنهج الاستقرائي الذي يعتبر من المناهج المشتركة بين العلوم الطبيعية والعلوم الإنسانية، ويعتمد منهج الاستقراء العلمي على «الملاحظة العلمية، والانتقال من ملاحظة قضايا جزئية تشير إلى ما نلاحظه إلى نتائج كلية تتضمن وقائع أو ظواهر أخرى سوف تحدث في المستقبل ولم تلاحظ بعد، وهذا يعني أن مقدماته تمثل الجزئيات التي تم استقراءها في الواقع عن طريق الملاحظة و لتجربة. أما نتيجته فتعبر عن القانون العام الذي تندرج تحته الجزئيات التي شاهدناها، بحيث يمكن القول أننا نصل إلى تعميم ما جاءت به النتيجة من خلال الاستدلال الاستقرائي ولكنه لا يمثل ما شاهدناه فحسب، وإنما يعبر أيضا عن الوقائع التي سترد علينا في المستقبل. وبناءً عليه يمكن الاعتماد على هذا المنهج لتحليل واقع الأمن في العراق.

الاطار النظري: مفهوم السياسات الامنية والمفاهيم المرتبطة بها

المبحث الأول

المفاهيم المرتبطة بالبحث

يعود استخدام مصطلح "الأمن" إلى نهاية الحرب العالمية الثانية، حيث ظهر تيار من الأدبيات يبحث في كيفية تحقيق الأمن وتلافي الحرب، وكان من نتائجه بروز نظريات الردع

والتوازن، ثم أنشئ مجلس الأمن القومي الأمريكي عام ١٩٧٤م، ومنذ ذلك التاريخ انتشر استخدام مفهوم "الأمن" بمستوياته المختلفة طبقًا لطبيعة الظروف المحلية والإقليمية والدولية.

أولاً: مفهوم الأمن

فالأمن من وجهة نظر دائرة المعارف البريطانية يعني حماية الأمة من خطر القهر على يد قوة أجنبية. ومن وجهة نظر هنري كسينجر وزير الخارجية الأمريكي الأسبق يعني أي تصرفات يسعى المجتمع عن طريقها إلى حفظ حقه في البقاء(٢).

ولعل من أبرز ما كتب عن الأمن هو ما أوضحه روبرت مكنمارا وزير الدفاع الأمريكي الأسبق وأحد مفكري الإستراتيجية البارزين في كتابه جوهر الأمن، حيث قال: "إن الأمن يعني التطور والتنمية، سواء منها الاقتصادية أو الاجتماعية أو السياسية في ظل حماية مضمونة". واستطرد قائلاً: "إن الأمن الحقيقي للدولة ينبع من معرفتها العميقة للمصادر التي تهدد مختلف قدراتها ومواجهتها، لإعطاء الفرصة لتنمية تلك القدرات تنمية حقيقية في كافة المجالات سواء في الحاضر أو المستقبل"

إذن فالأمن الوطني من وجهة نظر روبرت مكنمارا يتحقق من خلال التنمية بمفهومها الشامل، ولذلك لابد من الاهتمام بالتعليم، والعناية بالخدمات الصحية، والتوزيع العادل للثروة والدخول، وتحقيق العدل والمساواة وتكافؤ الفرص بين أفراد المجتمع، والمحافظة على الأمن والاستقرار وسيادة القانون والمشاركة السياسية، والاهتمام بالثقافة والإعلام والبيئة.

كما يعرف الأمن د.عبد المنعم المشاط بأنه مجموعة من الإجراءات تتخذ للمحافظة على أمان الوطن والكيان السياسي في الحاضر والمستقبل، مع مراعاة الإمكانات المتاحة، وهو مجموعة من الإجراءات الوقائية والعقابية والتربوية التي تتخذها السلطة لصيانة استتباب الأمن داخلياً وخارجياً انطلاقاً من المبادئ التي تدين بها الأمة والمحافظة على المصالح العليا وفق الثوابت الأساسية للدولة، كذلك هو تأمين الدولة والحفاظ على مصادر قوتها السياسية والعسكرية والاقتصادية والاجتماعية، وإيجاد الاستراتيجيات والخطط الشاملة التي تكفل تحقيق ذلك، وله عدة أبعاد منها بعد اقتصادي يتعلق بمشاريع التنمية والقوة الاقتصادية للدولة وتوزيع مواردها، وبعد سياسي يتعلق بالاستقلال والاستقرار السياسي، وبعد اجتماعي يتعلق بالتماسك الداخلي والاستقرار الاجتماعي(٣).

والأمن هو قدرة المجتمع على مواجهة الأحداث الفردية للعنف، وجميع المظاهر المتعلقة بالطبيعة المركبة والحادة للعنف، خاصة وأن الأمن الوطني يهتم بعامل الزمن فهو يحافظ على مصالح الدولة في الوقت الحاضر ويخطط بكيفية المحافظة عليها في المستقبل القريب والمتوسط والبعيد(٤). تنطوي عملية اعادة بناء الدولة على مكونات يمكن تحديها وحصرها وفقاً للجدول التالي، والتي تراها منطبقة على المثال العراقي(٥).

البعد الدستوري والمؤسسي	البعد العسكري والامني	البعد الاقتصادي	البعد القيمي
اعادة بناء الهياكل والاطر الدستورية والقانونيه والؤسسية (بناء نظام سياسى ديمقراطي ، دستوري ، وضع قوانين الاحزاب والإنتخابات). تحقيق المصالحة الوطنيه، فرض سيادة القانون ، القضاء على الفساد	بناء جيش وجهاز شرطة وطنيين يتجاوزان الإنقسامات الدينية والعراقية والجهوية داخل المجتمع. والقضاء على الفساد داخلها القضاء على المصادر والاسباب الهيكلية الاساس للعنف داخل المجتمع. القضاء على الميليشيات ، وتطبيق برامج إقتصادية وإجتماعية لإحتواء ودمج عناصر وقيادات تلك الميليشيات	وضع إسس النمو الإقتصادي ، من خلال التنمية التي توفر الإسس الازمة لذلك. وجود مشروع لإعادة إعمار وبناء المؤسسات والإقتصاديه والبنية الاساس. العمل على تقليل مستوى الإعتماديه على المساعدات الإقتصادية الخارجية	مجموعة القيم والمبادئ التي تحكم سياسات بناء الدولة ، ويتوجب زرعها بوصفها قيم اساس في الدستور والقوانين الجديدة، او بوصفها فلسفة تحكم عمل هذه المؤسسات ، كحمايه الحقوق الإساسيه ، وسيادة القانون، السلام الذي يتضمن نزع سلاح الإطراف المتصارعة ، والتسوية السلميه للصراعات الداخلية

ثانياً: السياسات الأمنية

تشتمل سياسة الأمن على كل القرارات والأفعال، والتي تعد إلزاميّة للحفاظ على القيم الأساسية الداخلية من أي اعتداء خارجي، حيث يقوم الأمن الوطني على تأمين استمرارية كيان الدولة، والدفاع عن مصالحها الحيوية، والمحافظة على الوجود هو الهدف الرئيسي(٦).

بالإضافة إلى ذلك أنه يهدف إلى تأمين الدولة من الداخل، ودفع التهديدات الخارجية بما يكفل لشعبها حياة مستقرة توفر له استغلال أقصى طاقة ممكنة للنهوض والتقدم والازدهار، وبالتالي لم يعد الأمن الوطني يستند على القوة العسكرية فقط باعتبارها كل ما يلزم لتحقيقه وحمايته بل تعداها إلى مجالات أخرى فأصبح يشمل الأمن العسكري والأمن السياسي والأمن الاقتصادي والأمن الاجتماعي.

هذا ويتم صياغة السياسات الأمنية على ضوء أربعة ركائز أساسية(٧):

- إدراك التهديدات سواء الخارجية منها أو الداخلية.
- رسم إستراتيجية لتنمية قوى الدولة والحاجة إلى الانطلاق المؤمَّن لها.
- توفير القدرة على مواجهة التهديدات الخارجية والداخلية ببناء القوة المسلحة وقوة الشرطة القادرة على التصدي والمواجهة لهذه التهديدات.

- إعداد سيناريوهات واتخاذ إجراءات لمواجهة التهديدات التي تتناسب معها.. وتتصاعد تدريجيًا مع تصاعد التهديد سواء خارجياً أو داخلياً.

وخلاصة ذلك أن أبسط تعريف للسياسات للأمنية هو الإجراءات التي توفر الاستقرار داخلياً، وحماية المصالح خارجياً مع استمرار التنمية الشاملة والتي تهدف إلى تحقيق الأمن والرفاهية والرخاء للشعب.

المبحث الثاني

السياسات الأمنية للعراق في ظل الوجود الأمريكي (٢٠٠٣ ـ ٢٠١١)

بعد أن وقع احتلال العراق تحت سمع وبصر المجتمع الدولي والأمم المتحدة ومجلس الأمن، وبمساعدة العديد من دول جوار العراق، وانطلقت أعمال السرقة والنهب لثروات العراق الاقتصادية والثقافية والحضارية والتاريخية وتدمير بنية الدولة الأساسية، فقد كان من الطبيعي – ووفقاً للسُنّة الكونية الأزلية – أن تظهر اعمال عنف بين الحين والاخر.

أولاً: الخلفية التاريخية لاحتلال العراق ٢٠٠٣.

وتشير التقارير والإحصاءات الدولية أنَّ واحداً من خمسة عراقيين قد ترك مسكنه إمّا لاجئاً لدول أخرى أو نازحاً في أماكن أكثر أمناً. وأن اكثر من ٥٠ ألف عراقي يعبرون الحدود كل شهر. حيث ورد في تقرير لمنظمة العفو الدولية الذي صدر تحت عنوان: "فرار الملايين: ازمة اللاجئين العراقيين" أنه:" وصل عدد الأشخاص الذي هُجّروا قسراً بسبب العنف والنزاع الدائر في العراق إلى رقم قياسي، وبينما لا توجد أية إحصاءات رسمية حول الأعداد الفعلية للذين فرّوا، إلاّ أن التقديرات الحديثة تشير إلى أن الناس يفرون بمعدلات أسرع من أي وقت مضى. وتنبأت المفوضية العليا للأمم المتحدة لشئون اللاجئين مؤخراً بأن أعداد المهجرين حديثاً يقارب ال ٢٠٠٠ شخص يومياً، أي ما يوازي ٨٠ شخصاً في الساعة ليلاً نهاراً".

ويضيف التقرير: "لقد أُقتلع ما يقدر بـ ٤.٢ مليون عراقي من ديارهم وحياتهم فيما يستمر العنف الذي يضيّق الخناق على البلاد بلا انقطاع، وقد هُجّر البعض قبل ٢٠٠٣ لكنَّ كثيرين فرّوا منذ ذلك الحين وأعدادهم آخذة في الازدياد". [٨] وان تهجير هذه الأعداد الهائلة من العراقيين (حوالي ٢٠ –٢٥٪ من السكان) قد جاء ضمن سياسة مُتعمّدة من قبل

دول الاحتلال - الولايات المتحدة وبريطانيا - والتقاءً مع مصالح دول اخرى سهّلت الاحتلال حيث يذكر التقرير أن:" واحدة من نتائج احتلال العراق في ٢٠٠٣ هي التهجير القسري الذي مازال متواصلاً حتى اليوم، إذ يلجأ شهرياً ٥٠ ألف عراقي إلى بلدان لجوء خارج بلدهم. يقابلهم مثل هذا العدد أو أكثر ممن نزحوا داخله. فقد ذهب الآلاف إلى مدارس فارغة واماكن مهدمة والصحراء داخل البلاد ضمن مخطط إعادة هيكلة ديموغرافية". ويتابع التقرير:" هذا النزوح والتهجير، الذي يعد بمثابة أكبر هجرة جماعية قسرية تحصل منذ الحرب العالمية الثانية، حسب مفوضية الأمم المتحدة للاجئين، يعده أكثر من تحدثنا إليهم أكثرم من مجرد نتيجة عرضية لأعمال التدمير والقتل، ومنهم - العراقيين - من يراه جزءً من مشروع الاحتلال الأمريكي ". [٩]. حيث ذكر "جورج تينت" - رئيس جهاز المخابرات الأمريكية - في كتابه " في قلب العاصفة" الصادر عام ٢٠٠٧ أنه:" سرعان ما تبيّن لنا وللعراقيين بوضوح أنَّ هدف الغزو الأمريكي هو في الأساس إعادة تشكيل مجتمعهم".

بالإضافة إلى ذلك هناك الانتهاكات التي شاهدها العالم في وسائل الإعلام، والتي لم يسبق لها مثيل، ومنها[١٠]:

١. الاعتقالات ومداهمة المنازل.
٢. إساءة المعاملة في السجون والمعتقلات
٣. تهجير العراقيين ونقلهم قسرياً.
٤. القتل على الهوية.
٥. اغتيال الكوادر والعقول العلمية.
٦. انتهاكات حقوق الرأي العراقي.
٧. الاستهداف المنطقي المستمر بالسيارات المفخخة والعبوات الناسفة.

ثانياً: انتهاك الاحتلال لحق تقرير المصير كأحد الحقوق الجماعية للشعب العراقي[١١].

انتهاك الاحتلال لحق تقرير المصير كأحد الحقوق الجماعية للشعب العراقي

ثالثاً: نهب ثروات العراق:

سيطرت قوات الاحتلال على موارد العراق الطبيعية والمالية، وإساءة استعمالها والتصرف فيها، بعقد صفقات نفطية مشبوهة مع شركات أمريكية وبريطانية ساهمت في التخطيط للحرب[١٢]. وذلك بالمخالفة لقرار مجلس الأمن رقم ١٤٨٣ لسنة ٢٠٠٣ الذي نصّ على أن:" تكون جميع صادرات العراق من النفط متفقة مع أفضل ممارسات السوق الدولية السائدة.....". وبالمخالفة لنص المادة الأولى من العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية التي نصت في فقرتها الثانية على حق جميع الشعوب في أن تتصرف بحرية في ثرواتها ومواردها الطبيعية.....، ولا يجوز بأي حالٍ من الأحوال حرمان شعب ما من وسائله المعيشية الخاصة"[١٣].

رابعا: تقارير بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق عن أوضاع حقوق الإنسان في العراق ٢٠٠٣ - ٢٠١١.

عندما قامت القوات الأمريكية والبريطانية بغزو العراق واحتلاله في ٢٠ مارس ٢٠٠٣ بدون تفويض من مجلس الأمن، تقدّمت الولايات المتحدة وبريطانيا في ٨ مايو ٢٠٠٣ برسالة إلى رئيس مجلس الأمن[١٤]، أعلنتا فيها عن إنشاء سلطة تحالف مؤقتة، وحددت الرسالة دوراً للأمم المتحدة في مجال الإغاثة الإنسانية والتعمير بصورة أساسية، وأعربت الرسالة عن تطلعها إلى تعيين منسق خاص.

وفي ٨ يونيو ٢٠٠٤ أصدر مجلس الأمن قراره رقم ١٥٤٦ لسنة ٢٠٠٤ كلّف المجلس بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق (يونامي) بتعزيز حماية حقوق الإنسان. وقد باشرت البعثة مهامها في العراق، وأنشأت مكتباً لحقوق الإنسان ضمن البعثة في بغداد. وتقدمت البعثة بعدة تقارير فصلية عن حالة حقوق الإنسان في العراق بلغت ١٤ تقريراً خلال المدة من أول يوليو ٢٠٠٥ وحتى نهاية ديسمبر ٢٠٠٨[١٥].

وتعرض الدراسة - هنا - لخلاصات عامة من هذه التقارير، تمثّل مؤشرات على وضع السياسات الأمنية في العراق

وأشار التقرير الصادر في ١ يوليو ٢٠٠٥ - ٣١ أغسطس٢٠٠٥ إلى استهداف المدنيين والقتل الطائفي حيث قتل في ١٧ يوليو ٢٠٠٥ وحده ٩٨ مواطناً على الأقل وجُرح ١٥٠

آخرون في تفجير شاحنة وقود في بغداد. كما انتقد التقرير استمرار الاستخدام المفرط للعنف ضد الأشخاص والممتلكات، والاعتقالات التي تقوم بها القوات متعددة الجنسيات.

وفي التقرير الصادر ١ يناير – ٢٨ فبراير ٢٠٠٦ إشارة إلى تصاعد وتيرة العنف والقتل الطائفي في أعقاب تفجيرات مرقد الإمام العسكري عليه السلام في سامراء، والذي وصفه التقرير بأنه بحد ذاته: "أحد معالم انتهاك حقوق الإنسان"(١٦).

ورصدت التقارير الصادرة من بعثة الامم المتحدة من سنة ٢٠٠٨ إلى سنة ٢٠١١ لعدد من القضايا الامنية الهامة منها على سبيل المثال العمليات العسكرية التي تشنها القوات متعددة الجنسيات وقتل المدنيين، وزيادة أعداد القوات متعددة الجنسيات نتيجة خطة الرئيس الأمريكي جورج دبليو بوش الذي قرر زيادة عدد الجنود الأمريكيين في العراق لدعم خطة بغداد الأمنية، حيث وصل العدد إلى ١٤٦ ألف جندي أمريكي. وانتهاكات قوات الاحتلال خلال هذه المدة بقصف من المدن والقرى واستهداف المدنيين ومداهمة المنازل وغيرها من الانتهاكات الخطيرة التي تمثّلها ممارسات قوات الاحتلال في أنحاء العراق(١٧).

وعن تأثير الوضع الأمني المتدهور على حركة التهجير والنزوح بين العراقيين، ذكرت التقارير أن ما يقارب من ١.٦ مليون شخص اضطروا للنزوح داخلياً بين عامي ٢٠٠٦، ٢٠١١ فقط. كما أشار التقرير إلى استمرار عمليات الاحتجاز والاعتقال لدى قوات الاحتلال لمئات العراقيين دون محاكمة أو توجيه أية تهم لهم.

المبحث الثالث

السياسات الأمنية للعراق من ٢٠١١ ـ ٢٠٢٠م

إن الوضع الأمني في العراق كان متردياً للغاية، حيث امتلاء الفضاء العراق بالكثير من الانتهاكات الأمنية، والاحتجاز ألقسري، والتهجير والقتل وغيرها من الجرائم التي ارتكبتها قوات الاحتلال، وبالرجوع إلى السابق نجد أيضا أن السياسات الأمنية في تلك المدة كانت غامضة وغير واضحة المعالم حيث كانت مقدرات الشعب العراقي السياسية والاقتصادية والأمنية في بيد قوات الاحتلال الأمريكي.

أولاً: التحديات الداخلية التي واجهت العراق في تحقيق الأمن من ٢٠١١ – ٢٠٢٠.

هناك الكثير من التحديات التي تواجه تحقيق منظومة الأمن في العراق لمهام عملها بكفاءة، وتلك التحديات يمكن تقسيمها الى تحديات داخلية متمثلة في انتشار العمليات الإرهابية في العراق، و وجود الكثير من المليشيات المسلحة لمختلف الطوائف، وتنامي النعرات الطائفية في العراق، وتقسيم المناصب السياسية على أساس المحاصصة الطائفية مما أدى إلى انقسام حقيقي في الشعب العراقي، وادى بدورة إلى صعوبة تحقيق العملية الأمنية، وهناك أيضا التحديات الخارجية المتمثلة في التدخلات الإقليمية والعالمية في الشأن العراقي وما يهمنا في هذا البحث دراسة أهم التحديات والداخلية التي تشكل عائقا حقيقا أمام تحقيق منظومة الامن في العراق.

١ـ الإرهاب

تعد ظاهرة الإرهاب من أخطر أشكال التهديدات الأمنية التي تواجه الدول لأنها تستهدف في جانب مهم منها أمن واستقرار ومستقبل مجتمعاتها لاسيما إذ جمع الفعل الإرهابي بين مطامع وأهداف القوى الخارجية التي لا تريد استخدام أدواتها المباشرة وإنما بالاعتماد على محركات في خلق الأزمات داخل الدول المستهدفة أو استغلال حدودها أو الظروف السياسية المحيطة أو في أحيان أخرى تفرق في لحمة ونسيج المجتمع داخل تلك الدولة وقد يشجع فئة من فئاته إلى سلوك يلحق الضرر في المجتمع مما يهدد سلامته بما في ذلك استخدام العنف وصولاً لتحقيق أهداف سياسية أو مصالح فئوية قد تنعكس في جانب منها خدمة لأطراف خارجية إقليمية أو دولية(١٨).

وأدت الانقسامات الطائفية، وتصارع المصالح في العراق إلى تنامي جماعات ارهابية مسلحة على رأسها تنظيم داعش مما حتم توجيه المرجعيات الدينية بضرورة صد التنظيمات الإرهابية من خلال إصدار فتوى الجهاد الكفائي؛ لتفعيل الدور الشعبي في حماية الوطن والمواطن. والجدول التالي يوضح عدد الضحايا والاصابات في العراق سنة ٢٠١٥ – ٢٠١٦(١٩).

الشهر	السنة	عدد القتلى	عدد المصابين
كانون الثاني	٢٠١٥	١٣٧٥	٢٢٤٠
شباط	٢٠١٥	١١٠٣	٢٢٨٠
آذار	٢٠١٥	٩٩٧	٢١٧٢

نيسان	٢٠١٥	٨١٢	١٧٢٦
آيار	٢٠١٥	١٠٣١	١٦٨٤
حزيران	٢٠١٥	١٤٦٦	١٦٨٧
تموز	٢٠١٥	١٣٣٢	٢١٠٨
آب	٢٠١٥	١٣٢٥	١٨١١
ايلول	٢٠١٥	٧١٧	١٤١٦
تشرين الأول	٢٠١٥	٧١٤	١٢٦٩
تشرين الثاني	٢٠١٥	٨٨٨	١٢٣٧
كانون الأول	٢٠١٥	٩٨٠	١٢٤٤
كانون الثاني	٢٠١٦	٨٤٩	١٤٥٠
شباط ٢٠١٦	٢٠١٦	٦٧٠	١٢٩٠
المجموع		١٤٢٥٩	٢٣٦١٤

٥- العنف الطائفي والعرقي

لم يكن العراق قبل سقوط نظام الحكم فيه نموذجا للتماسك والترابط العرقي، إلا أنه أيضا لم يكن دولة ضعيفة أو فاشلة، فلقد رافق في الواقع تفكك الدولة العراقية وانهيار نظامها السياسي نتائج عديدة ومفاهيم جديدة مثلت السمة الأساسية في خلق الفوضى ودوامة العنف، الأمر الذي شكل المعادلة الصعبة لتحقيق الاستقرار الأمني والسياسي والذي ادى بدوره الى اشعال الفتن الطائفية بين الشعب العراق بكل طوائفه [٢٠]

	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
JAN	3	601	1188	1543	2948	844	366	263	389	524	357
FEB	2	660	1266	1569	2607	1049	402	304	252	356	358
MAR	3977	1001	871	1940	2682	1623	426	336	311	377	394
APR	3436	1304	1119	1769	2495	1270	565	358	289	392	544
MAY	545	656	1336	2250	2809	881	387	387	381	304	527
JUN	598	900	1299	2553	2180	747	498	385	386	529	
JUL	647	818	1528	3279	2671	623	407	443	308	469	
AUG	794	868	2266	2833	2457	627	615	516	401	422	
SEP	580	1031	1415	2548	1360	584	332	254	397	396	
OCT	518	1011	1298	2965	1286	575	435	312	366	290	
NOV	486	1653	1465	3037	1095	521	226	307	279	240	
DEC	527	1105	1135	2885	982	576	475	217	388	275	
Total	12,093	11,608	16,186	29,171	25,572	9,920	5,134	4,109	4,147	4,574	2,180

المصدر: بعثة الامم المتحدة في العراق (يونامي) ٢٠١٥.

ففكرة المحاصصة الطائفية العرقية، الشيء الذي فتح المجال لتجاذبات داخلية بين مختلف القوى والفاعلين داخل العراق. وفي هذه الحالة فإن مختلف الأزمات التي دخل فيها العراق كانت بسبب الطائفية[٢١] والجدول التالي يوضح عدد القتلى من ٢٠٠٦ وحتى عام ٣٠١٣.

ومما سبق يمكن القول بأن العملية السياسية في العراق منذ عام ٢٠٠٣ وحتي الوقت الراهن استندت على المحاصصة القائمة على الطائفية مخالفة للدستور العراقي الذي لم ينص صراحة على تقسيم المناصب بناء على الطائفية إلا أن الممارسات التي سادت في العراق ثبتت الهوية الطائفية، وادي هذا بدورة إلى انقسامات بين أطياف الشعب العراقي وأصبح اختيار الناخب لمن يمثله قائم على هذه المقاربة، وتم تقسيم المناصب السياسية الأساسية الثلاثة في البلاد بين الجماعات الثلاث الكبرى، حيث خصص منصب الرئيس للأكراد ومنصب رئيس الوزراء للشيعة، ومنصب رئيس البرلمان للسنة.

ثانياً: تقييم السياسات الأمنية لمواجهة تلك التهديدات في العراق من ٢٠١١ – ٢٠٢٠م.

لم تكن السياسات الأمنية للحكومة العراقية في تلك المرحلة قائمة على أسس سياسية أو اجتماعية واضحة مع المعارضين بل اتسمت بالغموض، وعدم الشفافية، أضف إلى ذلك غياب الهوية الوطنية العراقية وتغلب الولاء للمذهب وللطائفة[٢٢].

أولا: تقييم السياسات الأمنية في مرحلة سيطرة داعش

برزت التظاهرات في عدة محافظات عراقية في زمن رئيس الوزراء الاسبق نوري المالكي التي خرجت بمطالب سياسية وخدمية، غير ان هذه التظاهرات تم استغلالها من قبل التنظيمات الارهابية التي انتقلت عبر الحدود مع سوريا وظهر ما عرف عنه بـ "تنظيم الدولة الاسلامية في العراق والشام" والذي سيطر على ثلاث محافظات عراقية هي الانبار والموصل وصلاح الدين منذ منتصف عام ٢٠١٤ والذي ادى الى حدوث ازمة امنية وخلق حالة عدم الاستقرار الامر الذي ادى استنفار امني حكومي وشعبي في ان واحد تعزز بفتوى المرجعية الدينية في التصدي للجماعات الارهابية[٢٣].

ثانياً: تقييم السياسات الامنية في مرحلة ما بعد داعش.

على الرغم من الحرب المستمرة على الإرهاب والإعلان عن نهاية تنظيم داعش في العراق وسوريا التي كانت تستحوذ على مساحات واسعة من العراق وسوريا ووجود في ليبيا وبعض الدول في المنطقة – فإنها لا تُعدّ نهاية الإرهاب والتطرف وتحقيق الاستقرار في العراق بشكل خاص والمنطقة بشكل عام، إذ على الرغم من الانتصارات الكبرى التي

حققتها الأجهزة الأمنية مقابل التكلفة البشرية والمادية الكبيرة لها وللمدنيين في المدن المحررة إلا أن هناك تحديات كبري تواجه الاستقرار في تلك المدن، فمع اندحار التنظيم في مطلع عام ٢٠١٥ إذ بدأت معارك التحرير وحتى نهاية عام ٢٠١٧ بإعلان هزيمة تنظيم داعش[٢٤] في العراق فإن المهمة الجديدة هو كيفية دمج تلك الكتلة البشرية التي قاتلت داعش، وبالتحديد عناصر قوات الحشد الشعبي الذين تطوعوا للقتال بعد فتوى الجهاد الكفائي التي أطلقتها المرجعية الدينية دخل العراق وضعًا أمنيًا جديدًا مغايرًا بعد تحرير المدن والقضاء على تنظيم داعش، لكنه رغم خسارة التنظيم لكل مراكز ثقله من أسلحة وقيادات من الصف الأول إلا أنّه لا يزال يشكل تهديدًا خطيرًا على أمن العراق، وخصوصًا في المناطق المحررة، وذلك للأسباب الآتية[٢٥]:

- تحويل التنظيم إلى جماعات سرية
- استخدام التنظيم لأسلوب حرب العصابات
- عدم حسم عوائل الدواعش الذين تم تقديرهم بحوالي ١٠٠ الف

نتائج الدراسة

خلصت الدراسة إلى النتائج التالية:

١. من احتلال العراق ٢٠٠٣ حتي عام ٢٠١١ كانت العراق ساحة للفوضي والانتهاكات ما نتج عنه من زيادة في أعداد النازحين والمهجرين حيث أن ما يقارب من ١.٦ مليون شخص اضطروا للنزوح داخلياً بين عامي ٢٠٠٦ ٢٠١١ فقط. كما أشار التقرير إلى استمرار عمليات الاحتجاز والاعتقال لدى الحكومة العراقية وقوات الاحتلال لمئات العراقيين دون محاكمة أو توجيه أية تهم لهم.

٢. وفي المرحلة من ٢٠٠٣ الى ٢٠١١ كان الوضع الأمني في العراق كان متردیا للغاية، حيث امتلاء العراق بالكثير من الانتهاكات الأمنية، والاحتجاز ألقسري، والتهجير والقتل وغيرها من الجرائم التي ارتكبتها قوات الاحتلال، كما نجد أيضا أن السياسات الأمنية في تلك المدة كانت غامضة وغير واضحة المعالم حيث كانت مقدرات الشعب العراقي السياسية والاقتصادية والأمنية في يد قوات الاحتلال الأمريكي.

٣. وفي ما بعد ٢٠١١ أدت الانقسامات الطائفية، وتصارع المصالح في العراق إلى تنامي جماعات ارهابية مسلحة على رأسها تنظيم داعش مما حتم توجيه المرجعيات الدينية بضرورة صد التنظيمات الإرهابية من خلال إصدار فتوى الجهاد الكفائي؛ لتفعيل الدور الشعبي في حماية الوطن والمواطن.

٤. غياب الهوية الوطنية العراقية وتغلب الولاء للمذهب وللطائفة.

التوصيات:

من النتائج السابقة يمكن وضع عدد من التوصيات التي تعتبر خيارات وبدائل الإصلاح في الجانب السياسات الامنية في المرحلة المقبلة من مستقبل العراق ومنها:

١. الالتزام التام بالدستور الدائم لجمهورية العراق لسنة ٢٠٠٥ النافذ، فهو العقد الاجتماعي الذي يعبر عن تراضي الأطراف الفاعلة في المجتمع العراقي (الحاكم والمحكوم)

٢. العمل باتجاه تحقيق المساواة السياسية التي تتطلب العمل وفق مبدأين: مبدأ المساواة ومبدأ المواطنة، بغض النظر عن الدين والمذهب والعرق فالكل ينبغي ان يكونوا مواطنون عراقيون وذلك وفق االمواد بالمواد (١٤) "العراقيون متساوون أمام القانون دون تمييز بسبب الجنس أو العرق أو القومية أو الأصل أو اللون أو الدين أو المذهب أو المعتقد أو الرأي أو الوضع الاقتصادي أو الاجتماع"، (١٦) "تكافؤ الفرص حق مكفول لجميع العراقيين، وتكفل الدولة اتخاذ الإجراءات اللازمة لتحقيق ذلك". وهذا بدوره يضمن - ولو على المدى البعيد - إعادة بناء شرعية النظام القائم

٣. اعتماد الأطر القانونية في خطة الإصلاح عند تنفيذها لضمان مبدأ حكم القانون وإنفاذه.

٤. لابد من وضع التشريعات الكفيلة بتفعيل دور كافة الأطراف - فضلا عن المؤسسة الأمنية - في إنفاذ القانون.

٥. تكامل مراحل الإصلاح وهي (وضع الخطط، التنفيذ، التقييم الدوري، والتغذية العكسية لتقويم الأداء). وكذلك لابد من شمولها على عنصر الشفافية والإفصاح.

٦. المحافظة على الهوية الوطنية للعراق، وتعزيز قراره السيادي المستقل في الداخل والخارج، وإبعاده عن التجاذبات الإقليمية والدولية

٧. وحدة القيادة والقرار في عمل الأجهزة العسكرية والأمنية، وتكاملها في أدوارها.

٨. تعزيز العقيدة العسكرية لدى أفراد المؤسسة العسكرية العراقية، وإبعاد هذه المؤسسة عن الصراعات الدينية والطائفية السياسية

٩. حصر عمل المؤسسة العسكرية بحماية الأمن الوطني للعراق، ومنع تواجدها في المراكز السكانية داخل المدن؛ من أجل تقليل عسكرة المجتمع العراقي في المستقبل

١٠. التركيز على تقليل عدد أفراد القوات المسلحة العراقية، ورفع كفاءتها تدريبا وتجهيزا؛ لتكون منسجمة مع متطلبات العصر، وتجنب الإنفاق العسكري غير المبرر.

١١. حصر السلاح بيد الدولة ومنع أي مظاهر مسلحة خارج إطارها، ولاسيما في المرحلة الانتقالية الممهدة لتحول العراق إلى مرحلة ما بعد الإرهاب وبناء الدولة المدنية.

١٢.تهيئة متطلبات تولي أجهزة وزارة الداخلية والأجهزة ذات العلاقة إدارة الملف الأمني داخل المدن.

١٣.توعية أفراد الأجهزة العسكرية والأمنية بثقافة حقوق الإنسان والديمقراطية، ومحاسبة كل من ينتهك معاييرها، بصرف النظر عن الأسباب.

١٤.تنظيم الوضع القانوني للحشد الشعبي وبقية الفصائل المسلحة، لتكون جزءا من المنظومة الأمنية للدولة.

١٥.القضاء على البطالة فالشخص الجائع والمحتاج الى الاموال لايمكن ان يفكر بدعم الدولة بل سيصبح فريسة سهلة للجماعات الارهابية.

١٦. وضع خطط التنمية الشاملة فحرص المواطن على الأمن الوطني لابد ان يقدم له بالمقابل مردودات ايجابية.

١٧. تثقيف المواطن على ان المحافظة على الأمن الوطن واجب تجاه الجميع ويمكن ان يتم ذلك باستخدام جملة من الوسائل من أجل التوعية والتثقيف ، ومنها رجال الدين والمناهج الدراسة ووسائل الاعلام.

هوامش البحث

(1) Shigejiro Tabata and Yasuo Ishimoto, "New Handbook of Jurisprudence (Third Edition)" (Yushindo, 1996), p.37

(٢) خالد محمد القاسمي، الخليج العربي في السياسة الدولية قضايا ومشكلات، الشارقة، ١٩٨٧، ص٢٣.

(3) David Garnham, "National Security Essentials", (Abu Dhabi: ECSSR, 1998), p43.

(٤) عبد المنعم المشاط، أثر حرب الخليج على مفهوم الأمن القومي، مجلة العلوم الاجتماعية، المجلد الحادي والعشرون، العدد الثالث والرابع، خريف/شتاء ١٩٩٣.

(٥) بتول علوان واخرون ، القيادة وإعادة بناء الدولة ما بعد الصراع العراق بعد العام ٢٠٠٣ ، المجلة العربية للعلوم ونشر الأبحاث ، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية ، الجلد الرابع ، العدد الخامس ، مايو ٢٠٢٠ م، ص ٦٩.

(6) Melvyn's P.Leffler ' National Security', The Journal of American History, Volume 77, Issue 1(Jun, 1990), 143-152.

(٧) عبد العزيز حسين الصويغ، الأمن القومي العربي: رؤية مستقبلية، القاهرة: مركز أوراق للنشر والأبحاث والإعلام مطابع دار الهلال، ١٩٩١، ص١٣.

(٨) أندرو هاربر،"اللاجئون العراقيون بين الرفض والتجاهل"، http://www.icrc.org/Web/ara/siteara0.nsf/htmlall/review-869-p169/$File/IRC_90_1_Harper.pdf

(٩) غالب علي جميل،"الحرب ضد العراق وموقفها من الشرعية الدولية"، صحيفة ٢٦ سبتمبر اليمنية، العدد ١٠٧٦، بتاريخ ٢٠٠٣/٧/٣.

(١٠) نايف الشمري، "واقع حقوق الإنسان العراقي في ظل الاحتلال الأمريكي"، مجلة حضارة، العدد ٥، يناير ٢٠١٠ ، ص ١١٩-١٣٨

(١١) أحمد الرشيدي،" العراق والشرعية الدولية: قراءة في دلالات وسياق القرار ١٤٤١"، السياسة الدولية، العدد ١٥١، يناير ٢٠٠٣ ص ١٤٦-١٥٣.

(١٢) محمد الهراط، "الحرب الأمريكية - البريطانية على العراق والشرعية الدولية"، مجلة المستقبل العربي، العدد ٢٩١، يوليو٢٠٠٣، ص ١٥١

(13) Talmon, Stefan "A Plurality of Responsibility Actors: International Responsibility for Acts of the Coalition Provisional Authority in Iraq", in P Shiner & A Williams(eds), *The Iraq War and International Law* (Hart,2008), University of Oxford Faculty of Law.P32-34

(١٤) وثيقة مجلس الأمن رقم S/2003/538 ١٤ بتاريخ ٢٠٠٣/٥/٨ ويلاحظ ان قوات الاحتلال هي التي تحدد للأمم المتحدة دورها...!!

(١٥) يمكن مراجعة نصوص التقارير كاملة باللغة العربية على موقع البعثة {http://www.uniraq.org}

(١٦) المرجع السابق ذاته.

(١٧) المصدر نفسه. ١٧

(١٨) محمد عبد المنعم (٢٠١١) الجرائم الدولية. دار الجامعة الحديثة. الإسكندرية مصر، ص ١٧

(١٩) المصدر: بعثة الامم المتحدة في العراق (يونامي) ٢٠١٥

(٢٠) نوال آل يوسف، الطبيعة السياسية والاجتماعية للميليشيات في العالم العربي...،مذكرة ماجستير، كلية القانون والعلوم .السياسية، رسالة مقدمة إلى الأكاديمية العربية في الدنمارك، ٢٠٠٩، ص ٣٠

(٢١) رائد الحامد ، الحشد الشعبي: القوة النظامية البديلة في العراق ، مركز الجزيرة ، يناير ،٢٠١٥ ، ص ٥ ، تاريخ الاتاحة ٢٠٠٢\١٢\٢٠

www.Studies.aljazeera.net/reports/2015/01/201511141532221465.htm

(٢٢) أمين المشاقبة، سعد شاكر شبلي، التحديات الأمنية للسياسة الخارجية الأمريكية في الشرق الأوسط مرحلة مابعد ٢٠٠٨، عمان :دار ومكتبة الحامد للنشر والتوزيع، ٢٠١٢ ص ٨٦

(٢٣) عامر قادر باجلان، طبيعة الأنظمة السياسية في الدولة العراقية دراسة مقارنة، مذكرة ماجستير، كلية القانون والعلوم السياسية، رسالة مقدمة إلى الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك، ٢٠١١، ص٢٢

(٢٤) رائد الحامد، الحشد الشعبي :خلفيات التشكيل، الدور والمستقبل، مركز الفكر الإستراتيجي للدراسات، أوراق سياسية، ١٢، ٢٠١٦

(٢٥) هشام الهاشمي، تنظيم داعش عام ٢٠١٨ العراق أنموذجًا، مركز صنع السياسات للدراسات الدولية والإستراتيجية، إسطنبول ١٠، ٢٠١٨، ص ١٠.

قائمة المصادر

1- Shigejiro Tabata and Yasuo Ishimoto, "New Handbook of Jurisprudence (Third Edition)" (Yushindo, 1996), p.37

٢- خالد محمد القاسمي، الخليج العربي في السياسة الدولية قضايا ومشكلات، الشارقة، ١٩٨٧، ص٢٣.

3- David Garnham, "National Security Essentials", (Abu Dhabi: ECSSR, 1998), p43.

٤- عبد المنعم المشاط، أثر حرب الخليج على مفهوم الأمن القومي، مجلة العلوم الاجتماعية، المجلد الحادي والعشرون، العدد الثالث والرابع، خريف/شتاء ١٩٩٣.

٥- بتول علوان واخرون ، القيادة وإعادة بناء الدولة ما بعد الصراع العراق بعد العام ٢٠٠٣ ، المجلة العربية للعلوم ونشر الأبحاث ، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية ، الجلد الرابع ، العدد الخامس ، مايو ٢٠٢٠ م ، ص ٦٩

6- Melvyn's P.Leffler ' National Security', The Journal of American History, Volume 77, Issue 1(Jun, 1990), 143-152.

٧- عبد العزيز حسين الصويغ، الأمن القومي العربي: رؤية مستقبلية، القاهرة: مركز أوراق للنشر والأبحاث والإعلام مطابع دار الهلال، ١٩٩١، ص١٣.

٨- أندرو هاربر،"اللاجئون العراقيون بين الرفض والتجاهل"

http://www.icrc.org/Web/ara/siteara0.nsf/htmlall/review-869-p169/$File/IRC_90_1_Harper.pdf

٩- غالب على جميل،"الحرب ضد العراق وموقفها من الشرعية الدولية"، صحيفة ٢٦ سبتمبر اليمنية، العدد ١٠٧٦، بتاريخ ٢٠٠٣/٧/٣.

١٠- نايف الشمري، "واقع حقوق الإنسان العراقي في ظل الاحتلال الأمريكي"، مجلة حضارة، العدد ٥، يناير ٢٠١٠ ، ص ١١٩-١٣٨

١١- أحمد الرشيدي،" العراق والشرعية الدولية: قراءة في دلالات وسياق القرار ١٤٤١"، السياسة الدولية، العدد ١٥١، يناير ٢٠٠٣ ص ١٤٦-١٥٣

١٢- محمد الهراط، "الحرب الأمريكية - البريطانية على العراق والشرعية الدولية"، مجلة المستقبل العربي، العدد ٢٩١، يوليو٢٠٠٣، ص ١٥١

13- Talmon, Stefan "A Plurality of Responsibility Actors: International Responsibility for Acts of the Coalition Provisional Authority in Iraq", in P Shiner & A Williams(eds), *The Iraq War and International Law* (Hart,2008), University of Oxford Faculty of Law.P32-34

١٤- وثيقة مجلس الأمن رقم S/2003/538 بتاريخ ٢٠٠٣/٥/٨ ويلاحظ ان قوات الاحتلال هي التي تحدد للأمم المتحدة دورها...!!

١٥- يمكن مراجعة نصوص التقارير كاملة باللغة العربية على موقع البعثة {http://www.uniraq.org}

١٦- المرجع السابق ذاته.

١٧- المصدر نفسه.

١٨- محمد عبد المنعم (٢٠١١) الجرائم الدولية. دار الجامعة الحديثة. الإسكندرية مصر، ص١٧.

١٩- المصدر: بعثة الامم المتحدة في العراق (يونامي) ٢٠١٥.

٢٠- نوال آل يوسف، الطبيعة السياسية والاجتماعية للميليشيات في العالم العربي...،مذكرة ماجستير، كلية القانون والعلوم. السياسية، رسالة مقدمة إلى الأكاديمية العربية في الدنمارك، ٢٠٠٩، ص ٣٠

٢١- رائد الحامد، الحشد الشعبي: القوة النظامية البديلة في العراق، مركز الجزيرة، يناير، ٢٠١٥، ص ٥ تاريخ الاتاحة /٢٠٢٠/١٢/٢٠

www.Studies.aljazeera.net/reports/2015/01/201511141532221465.htm

٢٢- أمين المشاقبة، سعد شاكر شبلي، التحديات الأمنية للسياسة الخارجية الأمريكية في الشرق الأوسط مرحلة ما بعد ٢٠٠٨، عمان: دار ومكتبة الحامد للنشر والتوزيع، ٢٠١٢ ص ٨٦.

٢٣- عامر قادر باجلان، طبيعة الأنظمة السياسية في الدولة العراقية دراسة مقارنة، مذكرة ماجستير، كلية القانون والعلوم السياسية، رسالة مقدمة إلى الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك، ٢٠١١، ص٢٢

٢٤- رائد الحامد، الحشد الشعبي: خلفيات التشكيل، الدور والمستقبل، مركز الفكر الإستراتيجي للدراسات، أوراق سياسية،١٢، ٢٠١٦

٢٥- هشام الهاشمي، تنظيم داعش عام ٢٠١٨ العراق أنموذجًا، مركز صنع السياسات للدراسات الدولية والإستراتيجية، إسطنبول١٠، ٢٠١٨، ص ١٠

٢٦- سيف نصرت توفيق الهرمزي، أوباما وسياسته الذكية في المنطقة العربية: العراق أنموذجًا، مركز بيروت لسياسات الشرق الأوسط، ديسمبر ٢٩ / ٢٠١٤، متاح على الرابط الآتي: https://www.beirutme.com/?p=6282

27- Michael Knights. The Islamic State Inside Iraq: Losing Power or Preserving.15.4-Strength?. The Washington Institute. December 21. 2018. pp 3

28- Hassan Abbas. The Myth and Reality of Iraq's al-Hashd al-Shaabi (Popular.11 Mobilization Forces): A Way Forward. Policy Paper. Amman. Jordan. September